الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/695
S/1996/998
26 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
البند ٤٠ من جدول الأعمال
الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٠ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي قررت فيه الجمعية أن تأذن بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا لفترة أخرى مدتها ٩ أشهر و ١٣ يوما، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وطلبت إليّ، في جملة أمور، أن أبقي الجمعية العامة على علم تام بتنفيذ القرار.

٢ - ومنذ أن صدر تقريري الأخير عن أنشطة البعثة (A/50/881)، حققت عملية السلام بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا تقدما كبيرا. وقد قدمت إلى الجمعية العامة، بصورة منتظمة، تقارير عن هذا التقدم، وبخاصة في آخر تقرير قدمته عن الحالة في أمريكا الوسطى، الذي تناول التطورات حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/338، الفقرات ٣١-٣٩). وفي ذلك التقرير، أكدت أهمية الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة، الموقّع في مكسيكو في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦. وقد تم التوقيع على اتفاق رئيسي آخر في مكسيكو في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وهو الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي (A/51/410-S/1996/853، المرفق). وهو يتضمن مجموعة شاملة من الأحكام المتعلقة بتعزيز المؤسسات الديمقراطية في غواتيمالا، بما في ذلك الجهاز التنفيذي، والهيئة التشريعية، والهيئة القضائية. وفي سياق العمل من أجل إنهاء ٣٥ عاما من النزاع المسلح، يؤكد الاتفاق على ضرورة إصلاح المهام الأمنية للدولة: ففي ظل دستور معدل يتعين إعادة تشكيل هيكل الشرطة وتعزيزه وتدعيمه في شكل شرطة مدنية وطنية جديدة تتولى مسؤولية الأمن الداخلي؛ وسيعاد

021296 021296 96-33940
9633940

تنظيم أنشطة جمع الاستخبارات ووضع اللوائح الخاصة بها، وسيقصر الجيش دوره على الدفاع الخارجي، وسيكيّف نظرياته وتدريبه وانتشاره وحجمه وميزانيته على هذا الأساس. وأدى التوقيع على الاتفاق الى فتح الطريق أمام المرحلة النهائية من المفاوضات، وهي مرحلة النظر في مجموعة القضايا المسماة بالقضايا "التنفيذية"، والتي تشمل وقف إطلاق النار نهائيا، وإعادة إدماج الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، ووضع جدول زمني لتنفيذ اتفاقات السلم والتحقق منها.

٣ - وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، حينما بدأ النظر في هذه القضايا، زعزعت عملية التفاوض بالأنباء التي أفادت بأن قائدا ميدانيا كبيرا لإحدى الفصائل الأربع التي يتألف منها الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا كان ضالعا في اختطاف إحدى المسنات في مدينة غواتيمالا. وفضلا عن أن هذا الإجراء يشكل انتهاكا خطيرا للاتفاق الشامل لحقوق الإنسان (A/48/928-S/1994/448، المرفق الأول)، فإنه يتناقض بصورة صارخة مع الروح التي اتسمت بها عملية السلم خلال العام المنصرم، ومع تدابير بناء الثقة التي تعهد بها الجانبان. وقد أضرت هذه الحادثة بالغ الضرر بعملية السلم وبخاصة في ضوء انتشار الغضب في غواتيمالا على نطاق واسع بسبب موجة الاختطافات التي ألمّت بالبلد في الشهور الأخيرة. وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر، أعربتُ، في بيان عام، عن إدانتي للحادثة وآثارها الضارة على عملية التفاوض، وطلبت إلى الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا أن يتخذ الإجراءات اللازمة لاستعادة الظروف التي يمكن التوصل فيها فورا إلى اتفاق سلام نهائي. وفي الفترة ما بين ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت قيادة الاتحاد الثوري عدة بيانات عامة أقرت فيها بتورط أعضاء من الاتحاد الثوري في عملية الاختطاف وأعربت عن أسفها لذلك؛ وعرضت، كتدبير لبناء الثقة، وقف جميع أنشطة الدعاية المسلحة وغيرها من الأعمال التي يمكن أن تؤثر على عملية السلم؛ واقترحت استئناف المفاوضات مع إعطاء الأولوية للتفاوض بشأن وقف إطلاق النار نهائيا؛ وأعلنت أن قائد الفصيل الذي ينتمي إليه المختطف سينسحب من مائدة التفاوض. ونتيجة لذلك، استؤنفت المفاوضات في مكسيكو في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وسرعان ما توصل الطرفان إلى تفهم حول الأحكام الموضوعية لاتفاق بشأن وقف إطلاق النار نهائيا.

٤ - وفي ضوء ما أحرز من تقدم، أكد الطرفان في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، مثلما أكدا في ٦ آب/أغسطس، أن الظروف مهيأة للتوصل، بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى اتفاق بشأن جميع البنود التي لم يبت فيها من جدول أعمال التفاوض. واتفقا على وجه التحديد على توقيع الاتفاق بشأن إقامة سلم وطيد ودائم في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ومنذ ذلك الحين، أقرا الجدول الزمني التالي لتوقيع الاتفاقات المتبقية: توقيع الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار نهائيا في أوسلو في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ وتوقيع الاتفاق بشأن الاصلاحات الدستورية والنظام الانتخابي في ستوكهولم في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ وتوقيع الاتفاق بشأن أسس إعادة ادماج الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا في الحياة السياسية في مدريد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وسيوقع الاتفاق بشأن الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلم والتحقق منها في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مع الاتفاق بشأن إقامة سلم وطيد ودائم.

٥ - وقد اقترن التقدم المحرز على مائدة التفاوض بتقدم ملموس في الامتثال للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. وشمل التقرير الخامس للبعثة (A/50/1006، المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦) أنشطة التحقق من حالة حقوق الإنسان وبناء المؤسسات في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. أما التقرير السادس للبعثة، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فسيصدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ولاحظت البعثة أنه منذ أوقف الطرفان، بصورة غير رسمية، أنشطتهما العسكرية في أواخر آذار/مارس ١٩٩٦، لم تكن هناك أي خسائر عسكرية أو مدنية ذات صلة بالمواجهة المسلحة. وفي سياق هذا الوقف الفعلي للأعمال الحربية واحراز تقدم على مائدة التفاوض، بدأت الحكومة برنامجا لنزع سلاح "لجان متطوعي الدفاع المدني" شبه العسكرية وتسريحها. وبموجب أحكام الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي، من المقـــرر أن يتم الانتهاء من ذلك البرنامج في غضون ٣٠ يوما بعد توقيع اتفاق السلام النهائي. ومما له أهميته أيضا أن الحكومة، خلال عامها الأول في السلطة، بذلت جهودا عظيمة لمكافحة الجريمة، والفساد، والإفلات من العقاب، وقامت بعزل أو معاقبة عدد من كبار المسؤولين الذين ظهر أنهم اشتركوا في أنشطة اجرامية.

٦ - وفضلا عن أن هذه المبادرات تبرهن على وجود عزم أكيد من جانب الحكومة على التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، فإنها وجهت الاهتمام أيضا إلى خطورة هذه المشكلة وإلى ضخامة الجهود المطلوبة لتصحيح أوجه النقص التي تعتري منذ أمد طويل المؤسسات المكلفة بمنع الجريمة وانتهاكات حقوق الإنسان، والتحقيق فيها وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة ومعاقبتهم. وفي مثل هذه الحالة التي لا يزال فيها احترام حقوق الإنسان محفوفا بالخطر، فإن الجهود المتواصلة من جانب حكومة الرئيس ألفارو أرزو هي جهود تستحق الثناء وينبغي أن تحظى بالتأييد التام من جانب المجتمع الدولي.

٧ - وقد تطور دور البعثة نتيجة للتطورات الإيجابية التي سجلت في غواتيمالا. وقد كشف التحقق من الشكاوى الواردة عن وجود مواطن ضعف محددة في مجالي إقامة العدل وإنفاذ القوانين، وأوضح ضرورة تعزيز المؤسسات ذات الصلة. ولذا، فقد ركزت البعثة بصورة متزايدة على دورها في مجال بناء المؤسسات. وعلى وجه الخصوص، فقد أحرز تقدم كبير في المشاريع الرائدة الرامية إلى تحسين الكفاءة في مجال إقامة العدل وتحسين فرص الوصول إلى العدالة. كما أحرز تقدم في المساعدة على الاصلاح التشريعي للنظام القضائي، والذي سيجري تنفيذه في عام ١٩٩٧. وزادت بصورة مطردة مطالبة المنظمات غير الحكومية بالاشتراك في أنشطة بناء المؤسسات. واستمر التعاون بصورة ايجابية للغاية بين الوحدة المشتركة بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات والكيانات المعنية. وبفضل ما تقوم به البعثة من أنشطة في مجال التحقق، وما تقدمه من مساعدة تقنية، وما تمثله من انتشار على نطاق الدولة، فقد ظلت تشكل عاملا رئيسيا في عملية السلم خلال عام ١٩٩٦.

٨ - وبموجب أحكام الفرع أولا من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أُذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٧٠٠ ٣٢٩ ٢ دولار شهريا (صافي الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) إذا ما تقرر تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. وبذا يصل مجموع الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة للبعثة خلال فترتها الحالية، ما بين ١ نيسان/أبريل و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الى مبلغ صافيه ٣٠٠ ٩٦٧ ٢٠ دولار (اجماليه ٨٠٠ ٧٠٤ ٢٢ دولار).

٩ - وكما أشير إليه في الفقرة ٤ أعلاه، فقد أعلن الطرفان أن اتفاق السلام النهائي سيوقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي ذلك اليوم، ستدخل المجموعة الكاملة لاتفاقات السلم حيز النفاذ. وسيمثل ذلك تحديا كبيرا لكلا الطرفين، ولا سيما للحكومة التي يقع عليها الجانب الأكبر من المسؤولية عن التنفيذ. وسيمثل أيضا تحديا بالنسبة للأمم المتحدة، التي طلب إليها الطرفان في الاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (A/49/61-S/1994/53، المرفق) وجميع الاتفاقات اللاحقة أن تتولى عملية التحقق الدولي من اتفاقات السلم. وسيطلب إلى المجتمع الدولي أيضا تقديم المساعدة إلى الطرفين في الامتثال لتعهداتهما. وما فتئت الأمانة العامة والبعثة تدرسان أنجع السبل للاضطلاع بمهمة التحقق. بيد أنه لا يمكن اتمام التوصيات النهائية المتعلقة بولاية وهيكل بعثة التحقق قبل التوقيع على جميع الاتفاقات، وبخاصة الاتفاق بشأن الجدول الزمني للتنفيذ والتحقق.

١٠ - ولما كان من غير المتوقع الانتهاء من مجموعة اتفاقات السلم قبل أواخر كانون الأول/ديسمبر، وحيث أن الولاية الحالية للبعثة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإنني أوصي الجمعية العامة بتمديد هذه الولاية لفترة ثلاثة أشهر أخرى، أي حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، على أن تحتفظ البعثة خلال هذه الفترة بقوامها الحالي. وسيتيح ذلك الوقت الكافي لإعداد توصيات تفصيلية بشأن إعادة تشكيل هيكل البعثة وملاكها لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها الجديدة.

١١ - وفيما يتعلق بالمهام الموكولة إلى البعثة، من المتوقع أن ينص الاتفاق المقبل بشأن الجدول الزمني للتنفيذ والتحقق من اتفاقات السلم على اتخاذ عدد من التدابير العاجلة للتنفيذ قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. وستقع هذه التدابير خارج نطاق الولاية الراهنة للبعثة، والتي تتعلق على سبيل الحصر بتنفيذ الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان والجوانب المتصلة بحقوق الإنسان من الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين. وقد أوصيت، بموافقة الطرفين، بأن يؤذن للبعثة، على أساس استثنائي، بالتحقق من تنفيذ جميع هذه التدابير العاجلة خلال فترة الثلاثة أشهر هذه، في حدود قدراتها القائمة.

١٢ - كما سيكون مطلوبا أيضا فور التوقيع على المجموعة الشاملة لاتفاقات السلم اتخاذ تدابير للتحقق فيما يتعلق بالاتفاق بشأن الوقف النهائي لإطلاق النار. وسينطوي ذلك على نشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة للتحقق من وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات، وتسريح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا. وإنني أعتزم أن أقوم قريبا بالتماس تفويض مجلس الأمن بهذا الانتشار.

- - - - -